الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2013/4

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
7 May 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة السادسة

نيويورك، ١٧-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية: حلقة نقاش غير رسمية

إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين من أجل إقامة مجتمع شامل للجميع

ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة العامة**

مقدمة

١ - تشير البيانات المتاحة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يكونون عموما في صحة أسوأ، ويجدون فرصا أقل فيما يتعلق بالتعليم والمشاركة الاقتصادية، وأنهم أكثر تعرضا للفقر من عامة السكان(١) بسبب التمييز والعوائق في بيئاتهم(٢).

٢ - وقد بدأت منظمة الصحة العالمية في الثمانينات من القرن الماضي مبادرة إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين، وهي تهدف إلى التصدي للاستبعاد وعدم المساواة وإلى تغيير

* CRPD/CSP/2013/1.

** جمعت على أساس الإسهامات المقدمة من منظمة الصحة العالمية ومصادر أخرى لتيسير حلقة النقاش غير الرسمية المقرر عقدها في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣.

(١) منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، التقرير العالمي عن الإعاقة، (جنيف، ٢٠١١).

(٢) سوفي ميترا، وألكسندرا بوساراك، وفيك براندون، ”الإعاقة والفقر في البلدان النامية: لمحة من المسح الصحي العالمي“، (يصدر لاحقا).

300513 280513 13-32560 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المواقف إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي بمثابة استراتيجية تندرج في إطار التنمية المجتمعية العامة من أجل إعادة تأهيل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة والحد من فقرهم وتحقيق تكافؤ الفرص والإدماج الاجتماعي لهم[٣]. ويجري حاليا تنفيذ مبادرات التأهيل وإعاة التأهيل المجتمعيين في أكثر من ٩٠ بلدا في جميع أنحاء العالم، معظمها في البلدان النامية، من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة حتى يستطيعوا التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم وتعزيز مركزهم في المجتمع. ويتم تنفيذ هذه المبادرات من خلال الجهود المشتركة التي يبذلها الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، والإدارات الحكومية المعنية بالصحة والتعليم والتدريب المهني والخدمات الاجتماعية وغيرها.

٣ - وتتمثل الغاية النهائية من إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعي في تيسير التنمية المجتمعية الشاملة للجميع على يد الأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعاتهم المحلية ولفائدتهم وبمشاركتهم. وبالتالي، تشكل هذه العملية نهجا مجتمعيا شاملا ومتعدد القطاعات، يتم تنفيذه لغرض الإسهام عمليا وعلى مستوى المجتمع المحلي في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي إطار هذا النهج، يتمحور مفهوم التنمية المجتمعية الشاملة للجميع حول ثلاثة جوانب ينبغي، وفقا لها، لجميع المبادرات الإنمائية ما يلي: (أ) أن تكون نابعة من المجتمعات المحلية وأن تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ب) أن يكون محورها الأشخاص ذوو الإعاقة والمجتمع المحلي؛ (ج) أن تلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

٤ - ويمكن تكييف إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعي بما يلائم سياقات مختلفة ويعالج الشواغل المتعلقة بطائفة واسعة من المسائل، مثل العيش المستقل والإدماج في المجتمع، والتنقل الشخصي، والتعليم، والصحة، والتأهيل وإعادة التأهيل، والعمل والعمالة، والمستويات المعيشية اللائقة والحماية الاجتماعية، والمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية، وكذلك في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة.

٥ - واستنادا إلى نتائج تقييمات الاحتياجات وتوافر الموارد، غالبا ما تركز برامج إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين على ثلاث أولويات محددة وهي: (أ) تشجيع تنمية مجتمعية شاملة للجميع تساعد على تعميم مراعاة قضايا الإعاقة في المبادرات الإنمائية الرئيسية، ولا سيما مبادرات الحد من الفقر؛ (ب) دعم أصحاب المصلحة في تلبية الاحتياجات الأساسية

(٣) منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، إعادة التأهيل المجتمعي: استراتيجية لإعادة التأهيل، وتحقيق تكافؤ الفرص، والحد من الفقر، والإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة (منظمة الصحة العالمية، جنيف، ٢٠٠٤).

للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وتحسين نوعية حياتهم بواسطة تحسين إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم، وسبل العيش، وخدمات القطاعات الاجتماعية؛ (ج) تشجيع أصحاب المصلحة على تيسير تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من خلال تعزيز إدماجهم ومشاركتهم في التنمية وعمليات اتخاذ القرار.

٦ - وستعقد حلقة نقاش غير رسمية في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣ خلال الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وسيجري فيها استكشاف دور وإسهام إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين في كفالة مستوى معيشي لائق، وفي إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم المحلية وفي بناء المجتمع الشامل للجميع. ويستدعي تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة اتخاذ إجراءات ملموسة وبذل جهود لتعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. ويجب أن تمتد هذه الجهود إلى كل فرد في كل مكان، ولا سيما إلى من هم في أمس الحاجة إليها، وهم الأشخاص ذوو الإعاقة الفقراء والضعفاء والذين يعيشون في المناطق الريفية أو الأحياء الحضرية الفقيرة.

الأطر المعيارية

٧ - الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق حق منصوص عليه في عدد من الصكوك الدولية. وعلى وجه الخصوص، تم إبرازه في المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٦ ودخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٨. وتتناول المادة ٢٨ من الاتفاقية الحاجة إلى المستوى المعيشي اللائق والحماية الاجتماعية؛ وفيها تعترف الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بمستوى معيشي لائق لهم ولأسرهم، بما في ذلك ما يكفيهم من الغذاء والملبس والمسكن، وفي مواصلة تحسين ظروف معيشتهم، وتلتزم الدول باتخاذ الخطوات المناسبة لصون هذا الحق وتعزيز إعماله دون تمييز على أساس الإعاقة.

٨ - وبعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، اتخذت الجمعية العامة مجموعة من القرارات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأشخاص ذوي الإعاقة (انظر القرارات ١٢٧/٦٢، و ١٥٠/٦٣، و ١٣١/٦٤، و ١٨٦/٦٥، و ١٢٤/٦٦ و ١٤٠/٦٧). وفي قرار الجمعية العامة ١٥٠/٦٣، أكدت من جديد الحاجة إلى مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم ومنظوراتهم في الجهود المبذولة من أجل التنمية، الأمر الذي لولاه لن تتحقق بالفعل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - ومن أجل معالجة الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية، تمت صياغة مصفوفة لإعادة التأهيل المجتمعي ومبادئ توجيهية بشأنه[٤] بغية توفير إطار مشترك، وكذلك استراتيجيات عملية لتنفيذ البرامج. ويتألف الإطار من خمسة عناصر رئيسية وهي: الصحة، والتعليم، وسبل العيش، والخدمات الاجتماعية، والتمكين. وتتعلق العناصر الأربعة الأولى بالقطاعات الإنمائية الرئيسية، مما يعكس تركيز إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين على قطاعات متعددة. ويتعلق العنصر الأخير بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وهو أمر أساسي لضمان الوصول إلى جميع القطاعات الإنمائية والمشاركة فيها، وتحقيق المستوى المعيشي اللائق والتنمية المستدامة، فضلا عن التمتع بجميع حقوق الإنسان على قدم المساواة بالآخرين في المجتمع المحلي.

إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين من أجل إقامة مجتمع شامل للجميع

١٠ - تتعلق مبادرات إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين بالتنمية الشاملة للجميع. فهي في الوقت ذاته استراتيجية وعملية لضم جميع الفئات المحرومة أو الأقل حظوظا، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم، وتضم عنصرين رئيسيين هما: (أ) التركيز على المجتمع، من أجل إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول؛ و (ب) التركيز على الأشخاص الذين يعانون من الاستبعاد، من أجل بناء قدراتهم وتقديم الدعم لهم في ممارسة الضغط من أجل إدماجهم (التمكين).

١١ - وتهدف برامج إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين إلى إحداث التغيير الاجتماعي. والتنمية المستدامة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة هما نواة هذا التغيير. فالتمكين يبدأ عندما يدرك الأفراد أو الجماعات أن لديهم القدرة الفردية على تغيير وضعهم واتخاذ إجراءات لتحقيق تلك الغاية. وتلك عملية تنطوي على عناصر الوعي الذاتي وبناء القدرات، التي تؤدي بدورها إلى زيادة المشاركة والقدرة على صنع القرار وإلى العمل الدؤوب من أجل تحقيق التغيير[٥].

١٢ - وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم هو أساس أي برنامج لإعادة التأهيل والتأهيل المجتمعي. فهذه البرامج بوسعها أن تسهل عملية التمكين المذكورة، وذلك، على سبيل المثال، عن طريق زيادة الوعي باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبمختلف

(٤) يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية، التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية على الموقع www.who.int/disabilities/cbr/guidelines/en/index.html

(٥) ماريلي كارل، ''المرأة والتمكين: المشاركة وصنع القرار'' (London, Zed Books، 1990).

المبادرات الإنمائية، وتوفير المعلومات عن كيفية الحصول على الفوائد، وبناء القدرات والتشجيع على المشاركة، ومن ثم تعزيز المزيد من الاستقلال الذاتي والانخراط في صنع القرار من أجل تنمية المجتمعات المحلية.

١٣ - والأولوية الرئيسية لأي برنامج لإعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين هي تلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. وهذه البرامج تتبع عادة نهجا ثلاثي الأبعاد، على النحو التالي:

(أ) تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية، ولا سيما في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وكفالة مستوى معيشي لائق؛

(ب) إطلاق برامج خاصة بالإعاقة من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين نوعية حياتهم؛

(ج) عكس مسار تعميم مراعاة مسائل الإعاقة بتنفيذ برامج خاصة بالإعاقة بحيث تشمل الفئات المحرومة الأخرى والمجتمع المحلي ككل لكفالة مشاركته وتوليه زمام الأمور.

١٤ - وثمة طرق مختلفة لتنفيذ برامج إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين، بما في ذلك على الصُّعد المحلي والإقليمي والوطني. ويمكن إدارة هذه البرامج من جانب الحكومات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية أو المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى مر السنين، وضعت بعض البلدان برامج وطنية لإعادة التأهيل المجتمعي ترمي إلى الوصول إلى أغلبية الفئات المستهدفة من الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان تمتعهم بمستوى معيشي لائق. وعلى سبيل المثال، من شأن البرامج الوطنية لإعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين أن تؤدي إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، بصرف النظر عن الطائفة، أو اللون، أو العقيدة، أو الدين، أو نوع الجنس، أو السن، أو نوع الإعاقة وسببها، وذلك برفع درجة الوعي، وتعزيز الإدماج، والحد من الفقر، والقضاء على الوصم، وتلبية الاحتياجات الأساسية، وتيسير الحصول على فرص الرعاية الصحية والتعليم وسبل كسب الرزق[٦].

١٥ - وتضطلع الحكومات المحلية أو الإدارات بدور هام في رفاه مواطنيها. والحكومات المحلية مسؤولة عن جميع مواطنيها، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم الذين يعيشون

(٦) المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق البحر الأبيض المتوسط، الإطار الإقليمي لإعادة التأهيل المجتمعي (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠).

في المناطق الواقعة تحت سلطتها. وحيثما اضطلعت الحكومة المحلية بإدارة برامج إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين، يكون الأثر أكثر فعالية نسبيا، وخاصة من حيث كفالة مستوى معيشي لائق والقضاء على عدم المساواة والتمييز.

١٦ - وحيثما تكون الموارد محدودة، كثيرا ما يتخذ المجتمع المحلي والمجتمع المدني المبادرة في بدء برنامج لإعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين، وذلك في المقام الأول بغية ضمان أن الأشخاص ذوي الإعاقة قادرون على تلبية احتياجاتهم الأساسية والتمتع بحقوقهم أسوة بغيرهم. والجهات المعنية الأخرى، وبخاصة منظمات العون الذاتي ومجموعات الآباء، جهات فاعلة رئيسية في إطلاق برامج إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين؛ فهي تشرع في هذه البرامج لكفالة أن تشمل الأنشطة الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالتعليم للجميع.

١٧ - وفي جميع الحالات، فإن مشاركة المجتمع المحلي وتوليه زمام الأمور هما الشرطان الأساسيان للتنمية المستدامة، لأن ما هو خير للأشخاص ذوي الإعاقة خير للجميع. فعندما يشيّد مجتمع محلي جسرا أوسع لكي يتمكن مستعملو الكراسي ذات العجلات أيضا من الوصول إليه، يستفيد الجميع. وعندما يوفر برنامج إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين إمكانية الوصول إلى مرافق المياه والمرافق الصحية العامة المحلية، يستفيد كل فرد في المجتمع المحلي. والبرامج الخاصة بالإعاقة، ولا سيما برامج إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين التي تولد فوائد للجميع، تتمتع بمزيد من المشاركة المجتمعية وتتولى فيها المجتمعات المحلية زمام الأمور.

١٨ - وقد التزمت الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمعاملة الأشخاص ذوي الإعاقة كرعايا لهم نفس الحقوق التي لأي شخص آخر. وينبغي للدول أن تكيف تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية المنصوص عليها في المعاهدة، والأهم من ذلك، أن تنفذ الاتفاقية من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة من أجل كفالة أن فوائد الاتفاقية تصل إلى كل فرد في كل مكان، لا سيما أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. وينبغي للدول أيضا أن تتخذ إجراءات على جميع المستويات، من المستوى الوطني إلى مستوى المجتمع المحلي. ومن شأن الاستثمار في إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين أن يساعد في هذه العملية.

١٩ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، تظل مبادرات إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين تواجه تحديين رئيسيين. فأولا، لا يوجد سوى القليل من برامج إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين على الصعيد الوطني؛ وفي داخل البلدان، توجد أوجه عدم المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة من نفس الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية، وهو ما يعني أن أنشطة إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين ينبغي أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات جميع الأشخاص

ذوي الإعاقة. وثانيا، ثمة حاجة إلى تحسين التعاون المتعدد القطاعات، كما ثبت من الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق التعليم للجميع وكفالة مستوى معيشي لائق.

٢٠ - وقد أصبح الدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص وبين الأفراد استراتيجية فعالة للتغلب على أوجه قصور البرامج، وخاصة عندما تكون الموارد محدودة. وفي كثير من الأحيان، تُيسر مبادرات إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين العمل المشترك والتعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، لأن تقاسم الموارد مفتاح النجاح ويؤدي إلى التنمية المستدامة. وفي بعض برامج إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين، تدعم الحكومات تكاليف الموظفين، ويتحمل المجتمع المدني تكاليف المواد ويدير البرنامج، ويتطوع أفراد الأسر والمجتمعات المحلية للعمل. وتكفل هذه الجهود المتضافرة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بمستوى معيشي لائق حتى في الحالات الأكثر حرمانا، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. وفي العديد من البلدان التي يقوم فيها المجتمع المدني أو المجموعات المحلية بإدارة برامج إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين، تؤدي هذه الجهات الفاعلة في كثير من الأحيان دورا رئيسيا في مد الجسور أو إقامة الصلات بين البرامج الإنمائية الحكومية والأشخاص ذوي الإعاقة.

٢١ - وعلى الرغم من أن نهج إعادة التأهيل المجتمعي يُتّبع في البلدان النامية في أغلب الأحيان، فهو يكتسي أهمية بالنسبة للعالم بأسره. وهو يمثل استراتيجية إنمائية مرنة وديناميةوقادرة على التكيف يمكن تصميمها تماشيا مع السياقات والظروف الواقعية المحلية. ولا تحتاج جميع برامج إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين في جميع البلدان إلى تطبيق جميع المكونات الخمسة للمصفوفة المشار إليه في الفقرة ٩ أعلاه. فالمبادئ الأساسية لمثل هذه البرامج، بما فيها الوصول إلى كل فرد في كل مكان، وكفالة تحسين نوعية الحياة، وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة، والتشجيع على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وتعزيز انخراط المجتمع المحلي ومشاركته وتوليه زمام الأمور، يمكن مع ذلك تطبيقها على جميع البلدان والمجتمعات المحلية.

٢٢ - وتحتاج مبادرات إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين إلى المزيد من الدعم والاستثمار من جانب الدول الأعضاء من أجل تنفيذ الاتفاقية وكفالة أن يصبح الأشخاص ذوو الإعاقة مساهمين نشطين، لا متلقين جامدين. وعلى نحو ما أبرزته الجمعية العامة، فمن أجل التحقيق الفعلي لجميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، يجب بذل المزيد من الجهد الآن من أجل إدماج البليون من الأشخاص ذوي الإعاقة (أكثر من ١٥ في المائة من سكان العالم) في الأطر والخطط الإنمائية الرئيسية.

أسئلة مطروحة للنظر فيها

٢٣ - الأسئلة التالية مطروحة للنظر فيها:

- ما هي التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء للتأكد من أن سياساتها وبرامجها الإنمائية الوطنية تضمن مستوى معيشيا لائقا لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة؟
- ما هي تدابير إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين التي اتُّخذت لضمان مستوى معيشي لائق للأشخاص ذوي الإعاقة؟ ويُرجى تبادل الأمثلة عن الكيفية التي أسهمت بها تلك التدابير في تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وحياة غيرهم في المجتمع.
- ما الذي يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية الدولية لمواصلة تعزيز إعادة التأهيل المجتمعي باعتباره استراتيجية لضمان مستوى معيشي لائق للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من المشاركة في المجتمع والتنمية؟
- يمكن للنُّهج المبتكرة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تُشرك منظمات الأشخاص المعوقين أو جماعات العون الذاتي أن تؤدي دورا هاما في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإقامة مجتمعات محلية شاملة للجميع. كيف يمكن للدول الأعضاء أن تشجع مثل هذه النُّهج وتدعمها؟
- ما هي التدابير التي ينبغي اقتراحها أثناء الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الإعاقة والتنمية، المقرر عقده في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من أجل كفالة أن تتبنى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في إطار ما بعد عام ٢٠١٥ مبادرات إعادة التأهيل والتأهيل المجتمعيين كاستراتيجية للحد من الفقر وضمان مستوى معيشي لائق؟